لدى افتتاحه أعمال منتدى المصادر البشرية للشركات العالمية العاملة في اليمن :

نائب الرئيس : نولي قطاع النفط والغاز اهتماما خاصا لضمان عائد مناسب لمواجهة أعباء التنمية

وزير النفط : حفر 55 بئرا استكشافية هذا العام ورفع نسبة يمننة الوظائف في الشركات إلى 90 %

صنعاء / سبأ:

حضر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية صباح أمس الأحد الجلسة الافتتاحية لمنتدى المصادر البشرية الأول للشركات العاملة في حقل استخراج النفط والغاز في اليمن والذي يناقش على مدى يومين قضايا العمل والإحلال وكيفية التأهيل اللازم للعمالة اليمنية في هذا المجال.

وكان في استقباله الإخوة خالد محفوظ بحاح وزير النفط والمعادن والمهندس عبد الملك علامة وكيل الوزارة واحمد عبد الله دارس الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية ورؤساء المؤسسات والهيئات النفطية.

وفي افتتاح المنتدى الذي يعتبر الأول من نوعه ألقى الأخ نائب رئيس الجمهورية كلمة أعرب من خلالها عن سروره الكبير بحضور هذا اللقاء الذي تنظمه وزارة النفط والمعادن بالتنسيق والتشاور مع الشركات العالمية النفطية العاملة في الميدان.

ونقل الأخ نائب الرئيس في مستهل كلمته التحايا والتهاني من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الى كل كوادر وعمال الوزارة والشركات العالمية العاملة في ميدان الاستكشافات النفطية والغازية في اليمن.

وقال "أحب أن أوضح أن القيادة السياسية تعطي هذا الجانب اهتماما خاصا واستثنائيا لتنفيذ كافة المهام الماثلة أمامه بكل شفافية وتقديم كافة التسهيلات الممكنة والمتمثلة بالرعاية وتوفير المناخات الأمنية وذلك من اجل توفير عوامل النجاح كون الحاجة لمثل هذا العمل يعتمد عليه في موازنات الدولة وخطط التنمية".

وأشار الأخ عبدربه منصور هادي الى ان الاقتصاد اليمني لا تتوافر له بدائل كثيرة غير ذلك وهو ما يوجب بل ويحتم بذل كل الجهود الحثيثة لزيادة لإنتاج بصورة مستمرة ومتزايدة. خصوصا وإننا أمام خطط طموحة لمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق معدلات انجازية سريعة في مختلف مجالات التنمية خصوصا البنى التحتية والمتمثلة بالكهرباء والمياه وشبكات الطرق والتربية والتعليم.

وأكد أن قطاع النفط والغاز قد حقق تقدما ونجاحا ملموسا عند الجميع .. مشيرا إلى أن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد تضمن العمل والاهتمام بقطاع النفط بما يضمن العائد المناسب لمواجهة أعباء التنمية المطلوبة.

وشدد الأخ نائب رئيس الجمهورية على ضرورة تأهيل الكادر المتميز بالصورة المطلوبة كي يكون مواكبا لما يحتاجه هذا القطاع في تخصص وتأهيل عال ليكون مشاركا فعالا وليس عبئا ومؤشرا سلبيا دون انتقاص، كما إن على الوزارة الوفاء بكل التزاماتها أمام الشركات العاملة بصورة سريعة وشفافة وإغلاق أبواب الوساطات والمتابعات الشخصية النفعية وذلك عبر الوسائل العلمية الحديثة مثل الإنترنت وتقنية المعلومات بين الوزارة والشركات التي تعمل في الميدان والتي ترغب بالعمل في هذا الحقل.

وأكد الأخ النائب الإهتمام المطلق للدولة والحكومة بكل ما يتعلق بتوفير أسباب العمل الآمن والمناخات الملائمة تماما بما يضمن المصالح المشتركة لطرفي العقد المبرم.

كما شدد الأخ النائب على ضرورة التنسيق الكامل بين كل الجهات المعنية بما يسهل على الشركات أداء مهامها بأفضل حالة بعيدا عن التسويف.

وكان الأخ خالد محفوظ بحاح وزير النفط والمعادن ألقى كلمة أعلن فيها أنه سيتم خلال العام الحالي 2007م حفر 55 بئرا نفطيا استكشافيا ورفع نسبة يمننة الوظائف في الشركات النفطية العالمية العاملة في اليمن إلى 90 بالمائة.

وقال "سيتم خلال الأيام القادمة إعلان المنافسة الرابعة في القطاعات البحرية واستكمال إجراءات التعاقد مع الشركات الفائزة في المنافسة الثالثة التي أعلنت أسماؤها في العام الماضي".

وأضاف "لدينا إستراتيجية لخمس سنوات وهي طموحة وبدأ تنفيذها العام الماضي 2006م وظهرت نتائجها على الواقع العملي ونتوقع أن تحقق نجاحات أكثر خلال الفترة القادمة مما يكون له الأثر الايجابي في الدفع بالعملية التنموية والاقتصادية للوطن".

وأكد وزير النفط والمعادن أهمية أنعقاد هذا المنتدى كونه يمثل لقاءً عمليا بين الشركات العاملة في اليمن ووزارة النفط والمعادن وفرصة لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات في المجال النفطي.

في ندوة تطبيق البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية :

البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس حددٍ ملامح المستقبل ولم يوضع عبثاً أو ارتجالا

صنعاء / سبأ

أكد الأخ علي الآنسي – مدير مكتب رئاسة الجمهورية أن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد حدد بالمفهوم المطلق ملامح المستقبل ولم يوضع عبثا أو ارتجالا وإنما بعد أن خضع للدراسة والبحث والاستشهاد والاستئناس بكثير من الآراء والأفكار المعبرة عن إرادة الشعب فعلا.

وقال في افتتاح الندوة الخاصة بتطبيق البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي تنظمها على مدى يومين منظمة إرادة شعب للتنمية الديمقراطية ودعم القضايا الوطنية والتي بدأت أعمالها أمس الأحد بصنعاء قال :

"إن برنامج الأخ رئيس الجمهورية قد تناول كل قضايا الحياة وكل آمال المستقبل وأنه برنامج طموح بشكل كبير لم يغفل أي قضية اجتماعية أو رؤية مستقبلية إلا وتناولها بدءا بالتعديلات الدستورية وصولا إلى إيجاد المنظومة القانونية المتكاملة وإصلاح الخلل الاقتصادي ومكافحة الفساد".

وأوضح الآنسي في كلمته ما أنجزته الحكومة في سبيل الشروع بتنفيذ البرنامج من بلورة الأفكار إلى وضع مصفوفة زمنية لتنفيذ محاوره وغاياته وأهدافه.

لفت إلى أن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يضم في جوانبه كثيراً من الأهداف والغايات التي لا يمكن تحقيقها إلا بتعاون وتضافر جميع الجهود .. وأن مثل هذه الندوة القيمة التي تشكل أوراقها منظومة متكاملة حول البرنامج ستحقق إذا تم إثراؤها بالمناقشات والملاحظات المستنيرة رؤية مشتركة بين الجميع حول البرنامج الذي تحول بعد فوز الأخ رئيس الجمهورية في الانتخابات إلى برنامج وطني يتطلب تكاتف الجميع لتنفيذه.

وأشاد بمنظمة إرادة شعب والشباب العاملين فيها الذين يمثلون توجهاً جاداً للدفع بالعملية السياسية والمساهمة الفكرية والإفادة من التجارب والخبرات السابقة في العملية السياسية، معربا عن الثقة بالإفادة من الأوراق المقدمة والمناقشات الموضوعية وأن تسود الشفافية والوضوح أعمال الندوة للتفكير بتوجه واحد والخروج برؤية مشتركة لصالح مستقبل وطننا اليمني الكبير.

من جانبه استعرض المهندس أكرم محمد علي مقبل رئيس المنظمة أهداف المنظمة والغايات الوطنية من إنشائها وسعيها لخلق وعي تنموي ديمقراطي يدعم القضايا الوطنية، ويعبر عن الإرادة الشعبية في كافة القضايا التنموية والسياسية.

عقب ذلك بدأت الجلسة الأولى من أعمال الندوة وترأس أعمالها الأخ علي محمد الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية، وقد تناولت الجلسة المحور الأول من أعمال الندوة الذي تضمن ثلاث أوراق عمل حول أهمية تطبيق البرنامج الانتخابي للرئيس.

قدم الورقة الأولى الدكتور عبد العزيز الشعيبي – عميد كلية التجارة بجامعة صنعاء ناقش خلالها أهمية تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني.

فيما عرضت الدكتورة خديجة الهيصمي – وزيرة حقوق الإنسان في ورقتها أهمية تنفيذ البرنامج وأثره على العلاقات مع الدول المانحة إقليمياً ودولياً ، وتطرق الدكتور محمد العاضي في الورقة الثالثة لأهمية تنفيذ البرنامج الانتخابي من حيث أولويات القضايا والإطار الزمني.

طرح بعد ذلك عدد من الأفكار والنقاشات حول أوراق الجلسة الأولى، وأجمعت على أهمية الشراكة وتكامل الجهود لتنفيذ البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس باعتباره برنامجا وطنيا يهم جميع الشرائح الاجتماعية وحاضر الوطن ومستقبله.

وتناول المحور الثاني في الجلسة الثانية من أعمال الندوة آليات ووسائل تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس. ورأس الجلسة الدكتور عبد العزيز محمد المترب – الرئيس الإقليمي للبلاد العربية في الاتحاد الأوروبي للتسويق والتنمية وقدمت فيها ورقة للدكتور خالد الأكوع رئيس مركز تطوير الإدارة العامة بجامعة صنعاء تضمنت رؤية محورية حول دور المؤسسات الحكومية في تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وعرضت بعد ذلك الدكتورة بلقيس أبو أصبع – أستاذة العلوم السياسية المساعدة بجامعة صنعاء في ورقتها دور مؤسسات المجتمع المدني في إطار الشراكة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

وعرض الدكتور/ أحمد الأصبحي – عضو مجلس الشورى – في ورقته دور المؤتمر الشعبي العام في تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس ، فيما قدم محمد الصبري عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري ورقة حول رؤية الأحزاب والتنظيمات السياسية لتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وعرضت ورقة الدكتور عبد العزيز الكميم – عضو مجلس الشورى – الآليات المثلى لتحقيق البرنامج، وتناولت ورقة الأخت أمل الباشا – رئيسة منتدى الشقائق دور المرأة في تنفيذ البرنامج، فيما تناول المحور الثالث في الجلسة الثالثة التي رأسها الدكتور خالد طميم رئيس جامعة صنعاء النتائج المرجوة من تنفيذ برنامج الرئيس في المجال الاجتماعي، وقدم الدكتور محمد محمد مطهر نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي دراسة تحليلية لمكونات البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وآثار ه المتوقعة في المجال التعليمي، فيما عرض قادري احمد حيدر ورقة بعنوان : "مداخل لتحديث ثقافة المجتمع وتنميته".

وتناولت الورقة المقدمة من الدكتور فؤاد الصلاحي – أستاذ علم الاجتماع السياسي المشارك بجامعة صنعاء – آليات تمكين وتفعيل دور الشباب في ضوء البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبد الله صالح.

واختتمت أعمال المحور الثالث وجلسة العمل الأخيرة في أول أيام الندوة بالورقة المقدمة من الدكتور جمال الوحيشي – أستاذ الإحصاء السكاني المساعد بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء – تناول فيها معالجة قضايا السكان ودور تلك القضايا في التنمية في إطار البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

وقد أثريت أعمال الندوة بالمناقشات والمداخلات القيمة.

حضر افتتاح أعمال الندوة الدكتور عبد العزيز المقالح – المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى.

السبت القادم .. مجلس الشورى يقف أمام التقرير الدوري للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

صنعاء / سبأ:

وقفت اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى في الاجتماع الذي عقدته أمس برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى أمام التقرير الدوري للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للفصل الرابع من العام 2005م.

واشتمل التقرير المقدم من خلال اللجنة المالية بالمجلس على ثلاثة أجزاء تضمن الأول منها خلاصة بأهم ماتضمنه التقرير مما يتصل بأداء الوزارات ووحدات القطاع العام والمختلط والأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية.

فيما تضمن الجزءان الثاني والثالث من تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عرضا تحليليا للأداء المالي والإداري للوزارات ووحدات القطاع العام التابعة لها، كما تضمن ملاحظات ا لجهاز على تلك الجهات مستقاة من مائة وخمسة تقارير أعدتها القطاعات التابعة لرئاسة الجهاز ومن 349 تقريراً مستقاة من فروع الجهاز في المحافظات.

وقد ناقش أعضاء اللجنة الرئيسية ما ورد في التقرير نقاشاً مستفيضاً وقرر الاجتماع على إثره إحالة التقرير على اجتماع مجلس الشورى المقرر عقده يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

ووقفت اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى أمام التقرير المقدم من اللجنة الخاصة والمكلفة من المجلس بإعداد تصور بشأن الزي الرسمي للدولة وقد ناقشت اللجنة التقرير أخذاً بالاعتبار الملاحظات التي كان قد تقدم بها أعضاء اللجنة الرئيسية في وقت سابق.

وأقر الاجتماع إحالة التقرير إلى اجتماع المجلس ليوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

وأحيطت اللجنة الرئيسية علما بالاجتماع الذي سيعقده أعضاء مجلس شورى الشباب في مقر المجلس يوم الأربعاء القادم وأثنوا على هذه الخطوة واعتبروها إثراءً للتجربة الديمقراطية التي تتمتع بها بلادنا.

وكانت اللجنة قد استمعت إلى محضر اجتماعها السابق وأقرته.

لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير العادلة

خبير دولي يدعو إلى إنشاء جهاز لمكافحة الإغراق في اليمن

صنعاء / سبأ:

أكد خبير اقتصادي دولي بمنظمة التجارة العالمية أهمية الإسراع في تشكيل جهاز لمكافحة الإغراق في اليمن يتولى التنسيق لأعمال الحماية في إطار الالتزام بأنظمة وقواعد "منظمة التجارة العالمية الخاصة بهذا الشأن.

واعتبر الخبير محمد المأمون عبدالفتاح في حلقة نقاشية حول الإغراق نظمها مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة أمس الأحد أن إنشاء جهاز لمكافحة الإغراق في اليمن سيسهم في حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير العادلة في الواردات الأجنبية للسلع المحلية المماثلة.

وعرض رؤية المنظمة الخاصة بقواعد مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية ، وقال إن المنظمة تجعل فتح الأسواق بالنسبة للدول اختياري وبحسب إمكانياتها في المنافسة والتبادل السلعي مع الدول المصدرة.. مشيرا الى الآليات التي يمكن أن تلجأ إليها اليمن بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير العادلة في الواردات الأجنبية للسلع المحلية المماثلة.

من جانبه أشار الأخ إقبال ياسين بهادر – وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشؤون التجارة إلى أهمية الحلقة ودورها في التعريف بآليات حماية الإنتاج الوطني من منافسة الواردات الأجنبية وتأثيره على المنتجات الوطنية.

فيما اعتبر الدكتور حمود علي النجار – رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية الحلقة خطوة عملية هامة للتعريف بآليات حماية المنتجات الوطنية في المنافسة غير العادلة للمنتجات الأجنبية المماثلة.

وأشار إلى الدور الذي اضطلعت به الآلية الوطنية في إعداد مسودة قانون الحماية ومنع الإغراق لدعم الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية في شكل سلع تدخل الأسواق مغرقة بأسعار منخفضة أو سلع مدعومة في بلد المنشأ تضر بالمنتجات الوطنية.

حضر الحلقة المهندس توفيق حسن وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق ومحمد طه مصطفى نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.

ورشة عمل لمناقشة احتياجات المنطقة الصناعية في لحج

الحوطة / علي محمد عبدالله :

تم إعداد الدراسات والبيانات الخاصة بالتهيئة لإعداد البنية التحتية للمنطقة الصناعية في محافظة لحج والتي ستقدم لورشة العمل في الثامن والعشرين من فبراير القادم وستناقش خلالها احتياجات المنطقة الصناعية في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ، الطرقات ، والاتصالات وقانون المناطق الصناعية ، وأهميتها وتوزيع نسبة مساهمة مشاريع الصناعات الاستثمارية وتحضير ورقة عمل الغرفة التجارية في المحافظة بشأن المشروع الإنمائي والاستثماري في المحافظة والمعوقات وسبل معالجتها .

ورد ذلك أثناء تواصل اجتماع لجنة الإعداد والتهيئة للمنطقة الصناعية الذي ترأسه الأخ / محسن علي النقيب ، وكيل المحافظة ، وبحضور الأخوة مدراء عموم مكاتب الصناعة والتجارة ، المياه والصرف الصحي ، الأشغال العامة والطرق ، وممثلي مكاتب المؤسسة العامة الكهرباء ، والاتصالات.

وخلال الاجتماع تم استعراض الدراسة الفنية المقدمة من المؤسسة المحلية للمياه بالمحافظة حول حفر حقل مائي في (عابرين) باعتباره المصدر الرئيسي للمياه في المنطقة الصناعية وضرورة إنشاء معمل تحلية ، كما تطرقت الدراسة إلى ضرورة إنشاء محطة خاصة للمخلفات الصناعية والصرف الصحي حيث ستبدأ الدراسة في عام 2007 حتى 2008م .

كما نوقشت في الاجتماع خطة الأشغال العامة في مجال الطرقات والتي تربط المنطقة الساحلية المحافظة : العارة وعمران وخور المعيرة والسقية .

وفي مجال الاتصالات تم ربط المنطقة الصناعية بالشبكة العامة للاتصالات الداخلية والخارجية وإنزال لجنة إلى الموقع وإدخال نظام الميكروفلم إلى قرب مصنع الحديد في خبت الرجاع . وفي مجال الكهرباء تم مناقشة متطلبات المنطقة الحرة في تقوية الطاقة الكهربائية .

وفي نهاية الاجتماع تم توزيع صورة للمخطط العام .

تضمنتها خطة المرحلة الثالثة من مشروع الدعم الفني الأوروبي:

توجهات لتفعيل أداء صندوق الرعاية الاجتماعية في مجال التخفيف من الفقر

صنعاء/14أكتوبر/ذويزن مخشف

دشنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أمس الاول السبت أولى خطط المرحلة الثانية من خطط مشروع الدعم الفني لمنظمة الإتحاد الأوروبي لمساعدة صندوق الرعاية الاجتماعية التابع لها في تطوير وتعزيز قدرات خدمات الصندوق المقدمة للمستفيدين من شرائح المحتاجين والمعوزين والأسر الفقيرة في اليمن.

صندوق الرعاية الاجتماعية أنشئ عام 1996 وهو أحد الجهات الحكومية الرئيسية العاملة بمجال التخفيف من ظاهرة الفقر والحد منه في البلاد. وكانت المرحلة الأولى لمشروع الدعم الفني الأوربي للصندوق أستمرت أربع سنوات بين عامي 2002 و 2006.

وجاء بدء المرحلة الثانية لمشروع الدعم الفني لصندوق الرعاية الاجتماعية أمس عبر عقد أولى ورش العمل التدريبية الهادفة الى رفع استراتيجية الصندوق نحو الإسهام في إنجاح برنامجه العام للعام الحالي 2007 التي تشمل تحسين ظروف المعيشة بصورة عامة والحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والملابس لأسر تحت خط الفقر الغذائي وبفئات اجتماعية أخرى هشة تحت خط الفقر وذلك في تسع محافظات يمنية جديدة تضم إلى المحافظات السابقة التي بدأ الصندوق العمل فيها منذ تأسيسه.

الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أكدت خلال افتتاحها الدورة على أهمية الشراكة بين الحكومة والإتحاد الأوروبي إزاء قضايا عديدة منها الفقر من خلال ما يقدمه الإتحاد من دعم فني لصندوق الرعاية الاجتماعية في سبيل البناء المؤسسي والأطر والتشريعات والبناء الهيكلي فضلا عن تأهيل وتدريب كادر الصندوق وذلك لترسيخ منهج حديث ومتطور في عملية أداء الصندوق ومهمته لافته إلى إن مفاهيم هذه الجوانب الأساسية من مصفوفة إطار العمل الصحيح التي ساعدت كثيرا على تعزيز وتفعيل عمل وأداء الصندوق ونجاحه كما يجب كأداة اقتصادية واجتماعية للدولة في محاربة الفقر في المجتمع اليمني.

وأوضحت أمة الرزاق إن الحكومة تولي اهتماما خاصا ببرنامج الصندوق من أجل توسعة استراتيجية أهدافه الوطنية بفعالية قد رصدت ميزانية للصندوق لهذا العام 2007 كدعم مقدارها 500 مليون ريال وذلك للمضي بالبرنامج والخطط الاجتماعية للصندوق في تحديد المتطلبات الأولية للمحتاجين والمستفيدين من سياسة الصندوق برعايتهم وإعالتهم اقتصاديا واجتماعيا بدعم من الدولة في مهمتها باتجاه التخفيف من الفقر.

وكان منصور الفياضي وهو المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية قد أوضح في مستهل الدورة أهمية المشروع الفني الأوربي الذي حظي به الصندوق وساعده في إنجاز مختلف التشريعات القانونية وتطوير عمله المؤسسي على مدى الأربع السنوات الماضية على مستوى المحافظات والمركز الرئيسي في حين أن تجديد دعمه لهذا العام مواكبة لتعزيز خطة الصندوق في الانتشار في 9 محافظات جديدة تضم أسر حالات جديدة تحت مظلة الرعاية والضمان الاجتماعي للصندوق.

وأضاف الفياضي إن تدشين المرحلة الثانية من المشروع سيكون استكمالا لتطلعات الصندوق في البناء الهيكلي والمؤسسي بالنسبة للمديريات حيث نتطلع في هذه المرحلة مساعدة المشروع في البناء المؤسسي والربط الشبكي في المديريات عبر نشر أجهزة الحاسوب بحيث يساعد هذا الأمر المركز الرئيسي على اعتماد حالات من المستفيدين في المديريات سريعا.

وأشار الفياضي إلى أن ما رصدته الحكومة من دعم يبلغ 500 مليون ريال هذا العام قد خصصها الصندوق لتوزيعها على شكل قروض صغيرة للأسر لمساعدتها في تحسين وضعها المعيشي بإيجاد مصادر متنوعة عالية المستوى.

كما تحدث في الورشة مسؤولاً مشروع الدعم الفني لصندوق الرعاية عن الإتحاد الأوروبي حيث أكدا بأن المرحلة الثانية من المشروع الجديد (TA SWF –) ستستمر لنحو 18 شهرا قابله للتمديد فترة أخرى.

وأوضحا إن هدف الورشة هو التوصل إلى فهم مشترك عن أهداف المشروع واستراتيجيات التنفيذ بين ممثلي الحكومة بصورة عامة وممثلي صندوق الرعاية الاجتماعية بصورة خاصة وممثلي الإتحاد الأوروبي وفريق المساعدة الفنية فيما يخص "مناقشة إستراتيجيات المشروع المقترحة في المجالات الرئيسية للقضايا القانونية والسياسية والتنظيمية وتطوير المستفيدين كما شملها العرض الفني لجوبا، وكذا الوقوف على حقيقة الوضع الحالي لصندوق الرعاية الاجتماعية حيثما كان ذلك ذو صلة بالمشروع على أساس التحليل التنظيمي. وتقديم ومناقشة طرق تنفيذ المشروع على أساس مصفوفة إطار العمل المنطقي وخطة عمل المشروع الأولية والميزانية وكذلك تحديد المتطلبات الأولية لبلوغ النتائج المتوقعة . مؤكدين نجاح الصندوق في تنفيذ وإنجاز برنامج المرحلة الأولى من المشروع بالشكل المطلوب واللازم.

الورشة شارك فيها أكثر من 30 مسؤولاً من المركز الرئيسي للصندوق ومدراء عموم الإدارات بالإضافة إلى مدراء ونواب فروع الصندوق في عدة محافظات.

يذكر أن صندوق الرعاية الاجتماعية يستفيد منه ماديا أكثر من 500 ألف شخص يمثلون شرائح المجتمع البسيطة من أسر المتوفين والمعاقين والشهداء والأرامل. ومن المقرر أن يضم الصندوق خلال تنفيذ خطته لهذا العام نحو 100 ألف مستفيد من جميع المحافظات.